سياسة تركيا تجاه افغانستان ١٩٢٣-١٩٣٨م

Turkish–Afghan Relations during the Era of Mustafa Kemal Atatürk (1923–1938)

م.م هيفاء فاروق كريم فاضل البياتي

Assistant Lecturer Haifa Farouk Karim Fadel Al-Bayati

جامعة تكريت / طوزخورماتو

University of Tikrit - Tuz Khurmatu – Iraq

E-mail: haifafarouk@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية– العلاقات التركية الأفغانية– مصطفى كمال أتاتورك– ميثاق سعد آباد–التوازن الإقليمي.

Keywords: Turkish Foreign Policy - Turkish–Afghan Relations- Mustafa Kemal Atatürk Saadabad Pact- Regional Balance

الملخص

يتناول هذا البحث العلاقات التركية–الأفغانية في عهد مصـــطفى كمال أتاتورك خلال المدة (١٩٢٣–١٩٣٨م)، بوصـفها نموذجًا مبكرًا للتعاون السـياسـي والعسـكري والثقافي بين دولتين مسلمتين في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. وقد اكتسبت هذه العلاقات أهمية خاصـة في ظل التحولات الدولية والإقليمية التي أعقبت انهيار الإمبراطوريات التقليدية وصـــعود الدول القومية الحديثة في الشـــرق الأوســـط وآســـيا. ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة هذه العلاقات وأبعادها المختلفة، من خلال دراســة الأســس الســياســية والقانونية التي قامت عليها منذ توقيع الاتفاقية التركية–الأفغانية ســنة ١٩٢١، والتي أرســت إطارًا أوليًا للتعاون بين البلدين. كما يســلّط البحث الضـــوء على تطور هذه العلاقات في ظل الســياســة الخارجية للجمهورية التركية الحديثة، التي اتسمت في تلك المرحلة بمبدأ التوازن وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مع السعي إلى بناء شـبكة من العلاقات الإقليمية القائمة على التعاون والاسـتقرار. وفي هذا السـياق تناولت الدراسـة مجالات التعاون المختلفة بين البلدين، ولاسيما في المجالين العسكري والتعليمي، إذ أسهمت تركيا في تدريب بعض الكوادر العسكرية الأفغانية وإرسال بعثات تعليمية وخبراء للمساهمة في تحديث مؤسسات الدولة الأفغانية خلال عشرينيات القرن العشرين.

كما ناقش البحث أثر التحولات السـياسـية التي شـهدتها أفغانسـتان بعد عام ١٩٢٩م في مسـار العلاقات الثنائية، وكيف تعاملت تركيا مع هذه المتغيرات بروح من الواقعية السياسـية. وتبيّن من خلال الدراسة أن العلاقات التركية–الأفغانية تطورت تدريجيًا من مستوى التعاون الثنائي المحدود إلى مستوى أوسع من التنسيق الإقليمي، خاصـة مع توقيع ميثاق سعد آباد سنة ١٩٣٧م، الذي شـكّل إطارًا للتعاون بين عدد من دول المنطقة. وتخلص الدراسـة إلى أن السـياسـة التركية تجاه أفغانسـتان اتسـمت بدرجة من المرونة والواقعية، وأسـهمت في تعزيز الاسـتقرار الإقليمي وتقديم نموذج للتعاون بين الدول الإسلامية في فترة اتسمت بالتحولات السياسية والدولية العميقة.

Abstract

Turkish–Afghan relations during the era of Mustafa Kemal Atatürk from 1923 to 1938, considering them an early model of cooperation between two Muslim states in the interwar period. These relations gained particular importance within the context of the major international and regional transformations that followed the collapse of traditional empires and the emergence of modern nation-states in the Middle East and Asia. The study

aims to analyze the nature and dimensions of these relations by exploring the political and legal foundations that shaped them, beginning with the Turkish–Afghan agreement of 1921, which established the initial framework for cooperation between the two countries.The research also highlights the development of these relations within the framework of the foreign policy of the newly established Turkish Republic, which was characterized by the principles of balance and non-interference in the internal affairs of other states, while simultaneously seeking to build regional relations based on cooperation and stability. In this context, the study examines several areas of cooperation between the two countries, particularly in the military and educational fields. Turkey contributed to the training of Afghan military personnel and sent educational missions and experts to assist in the modernization of Afghan state institutions during the 1920s.

Furthermore, the study discusses the impact of the political transformations that occurred in Afghanistan after 1929 on the course of bilateral relations and how Turkey dealt with these developments with a pragmatic and realistic approach. The findings indicate that Turkish–Afghan relations gradually evolved from limited bilateral cooperation to broader regional coordination, especially after the signing of the Saadabad Pact in 1937, which provided a framework for cooperation among several regional states.The study concludes that Turkish policy toward Afghanistan was characterized by flexibility and realism and contributed to strengthening regional stability while presenting a model of balanced interaction between Muslim states during a period marked by profound political and international changes.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

شـــهدت مرحلة ما بين عامي ١٩٢٣–١٩٣٨م تحولات عميقة في بنية النظام الدولي والإقليمي، تمثلت في انهيار الإمبراطوريات التقليدية وصـعود الدول القومية الحديثة. وفي هذا السـياق برزت الجمهورية التركية بقيادة مصـطفى كمال أتاتورك بوصـفها دولة تسـعى إلى إعادة تعريف موقعها في محيطها الإسـلامي والآسـيوي بعد سـقوط الدولة العثمانية. وفي الوقت ذاته كانت أفغانسـتان، بقيادة أمان الله خان، تتجه نحو ترســيخ اســتقلالها عن النفوذ البريطاني وإقامة دولة حديثة ذات مؤسسات إدارية وعسكرية جديدة.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة سياسة تركيا تجاه أفغانستان خلال هذه الحقبة، إذ تمثل نموذجًا لعلاقات تضامن وتعاون بين دولتين مسلمتين خارج الإطار الاستعماري المباشر، كما تعكس التفاعل بين النزعة القومية التركية ومفهوم التضامن الإسلامي الآسيوي في مواجهة النفوذ البريطاني والروسي في آسيا الوسطى.

اما أهمية البحث فتهدف الى إبراز طبيعة العلاقات التركية–الأفغانية في مرحلة تأسيس الدولتين الحديثتين، وتحليل دور السياسة الخارجية التركية في إعادة تشكيل موقعها الإقليمي بعد ١٩٢٣م، وتوضيح أثر الإصلاحات الكمالية على طبيعة العلاقة مع الدول الإسلامية، ومنها أفغانستان.

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول كل مبحث جانبًا من جوانب السياسة التركية تجاه أفغانستان خلال المدة المحددة، مع تقسيم كل مبحث إلى عدة مطالب فرعية.

إن دراسة سياسة تركيا تجاه أفغانستان بين عامي ١٩٢٣–١٩٣٨م لا تمثل مجرد تتبع لعلاقات ثنائية، بل تكشف عن ملامح مرحلة مفصلية في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي، حيث سعت كل من أنقرة وكابول إلى بناء نموذج دولة حديثة مستقلة، في بيئة دولية مضطربة. ومن ثم فإن فهم هذه السياسة يسهم في تفسير جذور العلاقات التركية–الأفغانية اللاحقة، ويضيء جانبًا من التحولات الاستراتيجية في آسيا خلال النصف الأول من القرن العشرين.

المبحث الأول

الأسس العامة للسياسة الخارجية التركية بعد ١٩٢٣م

أولًا: قيام الجمهورية التركية وإعادة تشكيل التوجه الخارجي (١٩٢٣م)

شكّل إعلان الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣م نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ الأناضول السياسي، إذ انتقلت الدولة من الإطار العثماني الإمبراطوري إلى كيان قومي حديث يقوم على مبدأ السيادة الوطنية ووحدة الإقليم، وقد جاءت هذه الخطوة بعد حرب الاستقلال (١٩١٩–١٩٢٢م)[١] التي قادتها الحركة الوطنية في أنقرة، وانتهت بفرض واقع

(١) حرب الاستقلال التركية هي حركة وطنية قادها مصطفى كمال أتاتورك عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وفرض معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠م، التي سعت إلى تقسيم الأناضول وإخضاعه لنفوذ القوى المنتصرة. وقد نجح أتاتورك في تنظيم المقاومة من خلال تأسيس الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة سنة ١٩٢٠م، وتوحيد القوى العسكرية والسياسية في الأناضول، مما أدى إلى إلغاء معاهدة سيفر وتوقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م، التي

سـياسـي جديد اعترف به المجتمع الدولي في معاهدة لوزان ١٩٢٣م[٢]. ومنذ تلك اللحظة بدأت ملامح سـياسـة خارجية مغايرة تتشـكل، أسـاسـها تثبيت الحدود المعترف بها دوليًا، وتجنب المغامرات العسـكرية التي طبعت أواخر العهد العثماني، والتركيز على إعادة بناء الدولة من الداخل(الدوري، ٢٠٠٩، ص ٤١–٤٥)؛ (السمان، ٢٠١٤، ص ٥٠–٥٥).

لقد منحت معاهدة لوزان الدولة التركية شـرعية قانونية وحدودية، الأمر الذي أتاح للنخبة الكمـالية أن تعيد تعريف مفهوم "الأمن القومي" بعيدًا عن فكرة المجـال الإمبراطوري المفتوح. فالأمن لم يعد مرتبطًا بالسـيطرة على أطراف بعيدة، بل بترسـيخ السـيادة داخل حدود واضـحة المعالم. ومن ثمّ أصـبح الاسـتقرار الداخلي شـرطًا لازمًا للسـياسـة الخارجية، وهو ما انعكس في تبني توجه حذر يسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع الجوار، ومن بينهم أفغانستان، بوصفها دولة مسـتقلة تسـعى بدورها إلى تثبيت كيانها السـياسـي الحديث العبيدي، (٢٠١١، ص ٨٢–٨٦) (Lewis, 1961, pp. 260–266).

بعد إقرار معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م دخلت تركيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، إذ سـعت القيادة التركية بقيادة مصـطفى كمال أتاتورك إلى تبنّي نهج يقوم على تثبيت أركان الدولة القومية الحديثة وتجنب الانخراط في الصراعات الدولية السامرائي،(٢٠١٦، ص ٢١٢–٢١٨).

وقد ركزت السـياسـة الخارجية التركية في هذه المرحلة على مبدأ الحفاظ على السـلام والاستقرار الإقليمي، وهو ما عبّر عنه الشعار المعروف «سلام في الداخل، سلام في الخارج». لذلك اتجهت تركيا إلى بناء علاقات متوازنة مع الدول المجاورة، ولا سـيما دول الشـرق الأوسـط وآسيا، بهدف تعزيز الأمن الإقليمي وتأكيد سيادتها ضمن حدودها المعترف بها دوليًا. كما سعت إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الإسلامية المستقلة، ومنها أفغانستان، التي كانت تمر بمرحلة إصـلاح سياسـي مماثلة، الأمر الذي مهّد لظهور نمط من العلاقات الثنائية القائمة على التعاون والتنسيق السياسي خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين
(Mango, 2002, pp. 396–402 .)

كما ارتبط إعلان الجمهورية بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ولا سيما الجيش والدبلوماسية. فالجيش الذي كان أداة توسع إمبراطوري تحول إلى مؤسسة وطنية دفاعية، بينما أُعيد تنظيم وزارة

اعترفت بقيام الدولة التركية الحديثة ومهدت لإعلان الجمهورية(المرعشلي، ٢٠٠٦، ص ٣١٢)

(٢) معاهدة لوزان هي اتفاقية دولية وُقِّعت في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣م بين تركيا والدول المنتصـرة في الحرب العالمية الأولى، وألغت معاهدة سـيفر السـابقة. اعترفت المعاهدة بسـيادة الدولة التركية ضـمن حدودها الجديدة، ونظمت مسألة المضائق والديون العثمانية، ومهّدت رسميًا لقيام الجمهورية التركية الحديثة.(طقوش، ٢٠١٣، ص ٤٦٩)

الخارجية وفق قواعد الدولة الحديثة القائمة على التمثيل الدبلوماسي والاعتراف المتبادل. وقد أفضى هذا التحول إلى ترسيخ نمط من الواقعية السياسية يقوم على تجنب الدخول في تحالفات عسكرية واسعة أو صراعات إقليمية، وهو ما يفسر لاحقًا طبيعة العلاقة التركية–الأفغانية التي اتسمت بالتعاون الفني والعسكري المحدود دون انخراط في محاور دولية .(الكعبي، ٢٠٢٠، ص ١٠٣-١٠٨)

ومن الناحية الفكرية، كان قيام الجمهورية إيذانًا بانتصار مفهوم الدولة القومية على مفهوم الأمة الإمبراطورية. فقد أعاد مصطفى كمال أتاتورك تعريف هوية الدولة على أساس قومي تركي، مع تبني إصلاحات جذرية في التعليم والقضاء والإدارة. إلا أن هذا التحول لم يؤدِّ إلى انقطاع كامل مع العالم الإسلامي، بل أعاد صياغة العلاقات معه على قاعدة المصالح المتبادلة لا الرابطة الدينية الجامعة. وفي هذا السياق بدت أفغانستان، في عهد أمان الله خان[٣]، شريكًا مناسبًا، إذ كانت هي الأخرى تسعى إلى تحديث مؤسساتها والانفتاح على الخبرات التركية (Zürcher 2004, pp. 170–175)

وتجلّى التحول الخارجي كذلك في اعتماد مبدأ الحياد النسبي في ظل التنافس البريطاني–السوفيتي في آسيا الوسطى. فقد أدركت أنقرة أن أي اصطفاف حاد قد يهدد مشروعها الداخلي، لذلك فضّلت انتهاج سياسة توازن دقيقة، تُبقي قنوات الاتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف، مع تعزيز روابطها الثنائية مع دول مثل أفغانستان ضمن إطار التعاون التعليمي والعسكري، دون أن يتحول ذلك إلى تحالف موجّه ضد قوة بعينها .(الجبوري، ٢٠١٨، ص ٥٨–٦٣).

وخلاصة القول إن قيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م لم يكن مجرد تغيير في شكل الحكم، بل كان تأسيسًا لرؤية جديدة للسياسة الخارجية قوامها: تثبيت الحدود، أولوية الاستقرار الداخلي، تبني الواقعية والحياد النسبي، وبناء علاقات إقليمية متوازنة. وفي هذا الإطار يمكن فهم سياسة تركيا تجاه أفغانستان بوصفها امتدادًا طبيعيًا لهذه المبادئ، لا خروجًا عليها، إذ جاءت العلاقة تعبيرًا عن رغبة مشتركة في بناء دول حديثة (Zürcher 2004, pp. 170–175)

ثانيًا: إلغاء الخلافة وأثره في إعادة تعريف العلاقات مع العالم الإسلامي (١٩٢٤م)

---

(٣) يُطلق عهد أمان الله خان على الفترة التي حكم فيها أمان الله خان أفغانستان بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ١٩١٩م. تميّز حكمه بمحاولة تحديث الدولة على النمط الغربي، عبر إصلاحات دستورية وإدارية وتعليمية، وإعادة تنظيم الجيش، وتعزيز استقلال السياسة الخارجية. كما أقام علاقات وثيقة مع تركيا الكمالية متأثرًا بتجربة مصطفى كمال أتاتورك. غير أن تسارع الإصلاحات واصطدامها بالبنية القبلية والدينية أدّى إلى اندلاع اضطرابات داخلية انتهت بتنازله عن العرش سنة ١٩٢٩م(الدوري، ٢٠٠٥، ص ٢١٤)

جاء قرار إلغاء الخلافة في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤م تتويجًا لمسار فكري وسياسي بدأ منذ إعلان الجمهورية سـنة ١٩٢٣م، إذ رأت القيادة التركية أن بقاء مؤسـسـة الخلافة يتعارض مع مفهوم السـيادة الوطنية الحديثة. فقد اعتبرت النخبة الكمالية أن اسـتمرار منصـب الخليفة يخلق ازدواجية في السـلطة بين الدولة القومية الناشـئة والرمزية الدينية العابرة للحدود، الأمر الذي قد يفتح المجال لتدخلات خارجية أو توظيف سـياسـي داخلي يهدد اسـتقرار النظام الجمهوري. ومن هنا صـدر القرار ضـمن مشـروع شـامل لإعادة بناء الدولة على أسـس علمانية وقانونية حديثة. (أحمد، ٢٠١٢، ص ١٣٤–١٤٠).

وقد أثار هذا القرار ردود فعل واسعة في العالم الإسلامي، إذ كانت إسطنبول تمثل لقرون مركزًا رمزيًا للخلافة. إلا أن تركيا الجمهورية لم تسـعَ إلى الانسـحاب من محيطها الإسـلامي، بل أعادت تعريف علاقاتها معه ضمن إطار دبلوماسي حديث قائم على المصالح المتبادلة، لا على مفهوم القيادة الدينية. وبهذا المعنى، تحولت السـياسـة الخارجية التركية من خطاب "الجامعة الإسلامية" إلى خطاب "الدولة القومية ذات السيادة"، وهو تحول انعكس بوضوح في علاقاتها مع الدول الآسيوية، ومنها أفغانستان (Landau, 1981, pp. 45–50.)

وفي السـياق الأفغاني، لم يُنظر إلى إلغاء الخلافة بوصـفه تهديدًا مباشـرًا، بل جاء متزامنًا مع مسار إصلاحي مشابه قاده أمان الله خان، الذي كان يسعى إلى تحديث مؤسسات الدولة وتعزيز استقلالها السياسي. وقد رأت كابول في التجربة التركية نموذجًا لدولة مسلمة استطاعت التحرر من الإرث الإمبراطوري وبناء نظام إداري حديث، الأمر الذي جعل العلاقة بين البلدين تتجاوز البعد الديني إلى شـراكة إصـلاحية قائمة على تبادل الخبرات العسـكرية والتعليمية (القيسـي، ٢٠٢٠، ص ٩٨–١٠٤).

كما أن إلغاء الخلافة ساعد أنقرة على تبني سياسة خارجية أكثر توازنًا، إذ لم تُعدّ نفسها مسؤولة عن قضـايا المسـلمين خارج حدودها، مما أتاح لها هامش حركة أوسـع في التعامل مع القوى الكبرى دون إثارة حساسيات دينية. وقد ظهر هذا التوجه في تعامل تركيا الحذر مع التنافس البريطاني–السـوفيتي في آسـيا الوسـطى، حيث حرصـت على عدم تقديم علاقاتها مع أفغانسـتان بوصفها تحالفًا أيديولوجيًا (Ahmad, 1993, pp. 82–85.).

وخلاصة القول إن إلغاء الخلافة لم يكن خطوة انعزالية، بل كان إعادة صياغة لموقع تركيا في النظام الدولي، وانتقالًا من مفهوم الزعامة الدينية إلى مفهوم الدولة القومية الحديثة. وقد أسهم هذا التحول في جعل العلاقات التركية–الأفغانية تقوم على أسـاس واقعي–إصـلاحي بعيد عن الطابع الرمزي التقليدي، وهو ما منحها طابعًا مستقرًا نسبيًا خلال العقدين التاليين .

ثالثًا: مبدأ «السلام في الداخل والسلام في الخارج» وأبعاده في السياسة التركية تجاه أفغانستان (١٩٢٣-١٩٣٨م)

ارتكزت السياسة الخارجية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك على مبدأ اشتهر بصيغة «السلام في الداخل، السلام في الخارج»[٤]، فقد رأت القيادة التركية أن تثبيت أركان الدولة داخليًا، عبر ترسيخ النظام الجمهوري وإعادة بناء المؤسسات، يقتضي تجنب الصراعات الخارجية التي قد تستنزف قدرات الدولة الناشئة. لذلك تبنّت أنقرة سياسة تقوم على الاعتراف بالحدود الدولية، واحترام سيادة الدول، وعدم الدخول في نزاعات توسعية، وهو ما انعكس مباشرة في تعاملها مع دول الجوار الآسيوي ومنها أفغانستان، إذ فضّلت التعاون الهادئ بدل التحالفات الصدامية . (عبد الستار، ٢٠١٣، ص ١١٢-١١٨).

تجلّى هذا المبدأ في حرص تركيا على إقامة علاقات متوازنة مع الدول الإسلامية دون استعادة دور قيادي ديني بعد إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤م. فقد انتقلت أنقرة من مفهوم «الزعامة الإسلامية» إلى مفهوم «الدولة القومية ذات السيادة»، الأمر الذي جعل سياستها تجاه أفغانستان قائمة على المصالح المشتركة لا الروابط الرمزية. وبهذا المعنى، كان التقارب مع كابول يندرج ضمن رؤية أوسع تهدف إلى بناء شبكة علاقات إقليمية مستقرة تعزز الأمن دون إثارة مخاوف القوى الكبرى، ولا سيما بريطانيا والاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى. (عبد الله ، ٢٠١٧، ص ١٤٩-١٥٤).

كما انعكس مبدأ السلام الخارجي في طبيعة التعاون التركي-الأفغاني، الذي اتخذ طابعًا فنيًا ومؤسساتيًا أكثر منه سياسيًا تحالفيًا. فقد أرسلت تركيا بعثات عسكرية وتعليمية إلى أفغانستان، وأسهمت في إعادة تنظيم بعض مفاصل الإدارة والجيش، دون أن يتحول هذا التعاون إلى تحالف موجّه ضد طرف دولي. وهذا يعكس إدراك أنقرة لحساسية الموقع الجيوسياسي لأفغانستان بين النفوذين البريطاني والسوفيتي، وحرصها على أن تبقى علاقتها بكابول ضمن إطار التعاون الثنائي المحدود الذي لا يخلّ بالتوازن الإقليمي (العاني، ٢٠١٩، ص ٨٨-٩٣).

(٤) وهو شعار لم يكن مجرد عبارة خطابية، بل كان قاعدة عملية لتنظيم توجهات الجمهورية الحديثة بعد عام ١٩٢٣م.(Soysal, 2000, p. 121)

وفي ضوء هذا التوجه، يمكن فهم مشاركة تركيا لاحقًا في ترتيبات إقليمية مثل ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧م(٥) بوصفها امتدادًا عمليًا لمبدأ «السلام في الخارج»، إذ سعت أنقرة إلى إنشاء نطاق اســتقرار إقليمي يضــم تركيا وإيران والعراق وأفغانســتان، يقوم على احترام الحدود وعدم التدخل في الشــؤون الداخلية. وقد عزز هذا الإطار العلاقات التركية–الأفغانية، وأكد أن التقارب بين البلدين لم يكن ظرفيًا، بل جزءًا من رؤية اســتراتيجية تهدف إلى تحصــين المنطقة من التدخلات الخارجية يوسف،(٢٠٢١، ص ١٧٣–١٧٨).

ويُســتنتج من ذلك أن مبدأ «الســلام في الداخل والســلام في الخارج» لم يكن مجرد توجه نظري، بل أســهم فعليًا في رســم حدود الســياســة التركية تجاه أفغانســتان خلال المدة ١٩٢٣–١٩٣٨م. فقد وفّر هذا المبدأ أساسًا لعلاقة متوازنة قائمة على التعاون والإصلاح المؤسسي، بعيدًا عن المغامرات أو الاصـطفافات الدولية الحادة. ومن ثم يمكن القول إن السـياسـة التركية في هذه المرحلة نجحت في تحقيق قدر من الاســتقرار الإقليمي، مع الحفاظ على أولوياتها الداخلية في بناء الدولة الحديثة .

رابعًا: البعد الآســيوي في الســياســة الخارجية التركية وأثره في توجيه العلاقة مع أفغانســتان (١٩٢٣–١٩٣٨م)

لم يكن التوجه التركي نحو آسيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك توجهًا طارئًا، بل جاء امتدادًا لقراءة اســتراتيجية للواقع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى. فبعد أن اســتقر النظام الجمهوري وأُقرّت حدوده في معاهدة لوزان، بدأت أنقرة تنظر إلى محيطها الآســيوي بوصــفه مجالًا حيويًا لتحقيق التوازن الأمني. وقد أدركت القيادة التركية أن الاسـتقرار في الشـرق، ولا سـيما في آسـيا الوسـطى، ينعكس مباشـرة على أمن الأناضـول، لذلك سـعت إلى بناء شـبكة علاقات قائمة على

(٥) ميثاق ســعد آباد هو اتفاق إقليمي وُقّع في طهران في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٧م بين تركيا وإيران والعراق وأفغانســتان، بهدف تعزيز الاســتقرار الإقليمي واحترام الحدود القائمة وعدم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الأعضاء. جاء الميثاق في ظل تصاعد التوترات الدولية في الثلاثينيات، وسعى إلى إنشاء إطار تعاون سياسي وأمني يحدّ من النزاعات البينية ويحصّــن المنطقة من التدخلات الخارجية، ويُعدّ من أبرز الترتيبات الإقليمية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. (Yapp, 1987, p. 189)

حســـن الجوار وعدم التدخل، مع توظيف الروابط التاريخية والثقافية دون تحويلها إلى مشـــروع سياسي توسعي (سليمان، ٢٠١٥، ص ٩٣-٩٨).

اتسم هذا البعد الآسيوي بطابع واقعي بعيد عن الشعارات الأيديولوجية. فتركيا، بعد إلغاء الخلافة، لم تعد تنطلق من مفهوم الزعامة الإسلامية، بل من منطلق الدولة القومية الساعية إلى حماية مصالحها ضمن بيئة إقليمية معقدة. وفي هذا السياق احتلت أفغانستان موقعًا مهمًا في الرؤية التركية، نظرًا لكونها دولة مستقلة حديثًا، وتقع في منطقة تتقاطع فيها المصالح البريطانية والسوفيتية. لذلك فضّلت أنقرة صيغة التقارب المتوازن الذي لا يُفهم على أنه اصطفاف ضد طرف دولي . معين(الجبوري، ٢٠١٨، ص ١٢١-١٢٦).

كما ارتبط البعد الآسيوي في السياسة التركية بفكرة إنشاء نطاق استقرار إقليمي يحول دون تغلغل النفوذ الأجنبي في المنطقة. ومن هنا جاءت مبادرات التقارب مع إيران والعراق وأفغانستان، والتي تُوّجت لاحقًا بميثاق سعد آباد سنة ١٩٣٧م. وقد عكس هذا الميثاق إدراكًا مشتركًا بين هذه الدول لأهمية التنسيق السياسي في مواجهة التحديات الدولية، وأكد أن السياسة التركية تجاه أفغانستان لم تكن علاقة ثنائية معزولة، بل جزءًا من تصور إقليمي أوسع يسعى إلى تحقيق الأمن الجماعي في إطار آسيوي (والي، ٢٠٢٠، ص ١٦٤-١٧٠).

وإلى جانب البعد السياسي، اتخذ التوجه الآسيوي طابعًا ثقافيًا وتعليميًا، إذ رأت تركيا في دعم مسارات التحديث في أفغانستان وسيلة لتعزيز الاستقرار المشترك. فإرسال البعثات العسكرية والتعليمية، وتبادل الخبرات الإدارية، كان يهدف إلى بناء مؤسسات قوية في كابول، بما يقلل من احتمالات الاضـــطراب الذي قد تســـتغله القوى الكبرى. وبهذا المعنى، كان البعد الآســـيوي في الســـياســـة التركية يجمع بين الواقعية الأمنية والتعاون المؤســـســـي، دون أن يتجاوز حدود الحذر الدبلوماسي (السامرائي، ٢٠١٦، ص ٢١٢-٢١٨).

وعليه، فإن البعد الآسيوي في السياسة الخارجية التركية خلال المدة ١٩٢٣-١٩٣٨م مثّل ركيزة أساسية في توجيه العلاقة مع أفغانستان. فقد اعتمدت أنقرة سياسة تقوم على بناء جسور التعاون ضمن إطار توازن إقليمي، مع الحفاظ على مبدأ «السلام في الداخل والسلام في الخارج» كقاعدة ناظمة. ومن ثمّ يمكن القول إن الســـيـاســـة التركية نجحت في تحقيق قدر من الحضور الآسيوي دون الانزلاق إلى صراعات مباشرة، وهو ما منح علاقاتها مع أفغانستان طابع الاستمرارية والاستقرار النسبي (Mango, 2002, pp. 396–402).

المبحث الثاني:

بدايات العلاقات التركية – الأفغانية (١٩٢٣–١٩٢٨م)

أولا: تمهيد العلاقات التركية – الأفغانية

شـــكّل عام ١٩٢٣م بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين أنقرة وكابول، إذ تزامن إعلان الجمهورية التركية مع اسـتمرار المسـار الإصـلاحي في أفغانسـتان بعد اسـتقلالها الكامل عن بريطانيا عام ١٩١٩م. وقد رأت القيادتان في بعضـهما نموذجًا لدولة إسـلامية تسـعى إلى تثبيت سـيادتها وبناء مؤسـسـات حديثة بعيدًا عن الهيمنة الاسـتعمارية. لذلك اتجهت تركيا إلى تطوير علاقاتها مع أفغانسـتان ضـمن إطار من التعاون السـياسـي والدبلوماسـي المتدرج، مسـتندة إلى الاعتراف المتبادل بالسيادة واحترام الاستقلال الداخلي(المداوي، ٢٠١٥، ص ٦٧–٧٢).

تميزت السـنوات الأولى بعد ١٩٢٣م بتكثيف الاتصـالات الرسـمية بين البلدين، حيث عملت أنقرة على ترسـيخ تمثيلها الدبلوماسـي في كابول، فيما حرصـت أفغانسـتان على إظهار دعمها للنظام الجمهوري التركي الجديد. وكان لهذا التقارب بعدٌ رمزي يتمثل في اعتبار تركيا نموذجًا ناجحًا لدولة مسلمة استطاعت تثبيت استقلالها من خلال معاهدة لوزان، الأمر الذي منح التجربة التركية جاذبية خاصـة لدى النخب الأفغانية السـاعية إلى الإصـلاح الإداري والعسـكري (سعد، ٢٠١٨، ص ١٠١–١٠٦).

كما اتخذ التعاون طابعًا عمليًا في المجال العسكري، إذ أرسلت تركيا عددًا من الضـباط والخبراء إلى أفغانســتان للمســاهمة في إعادة تنظيم الجيش، مســتفيدة من خبرتها في حرب الاسـتقلال. وقد هدف هذا الدعم إلى بناء مؤسـسـة عسـكرية وطنية قادرة على حماية الاسـتقلال الأفغاني، دون أن يتحول إلى تحالف عسكري رسمي قد يثير حساسية القوى الكبرى. ويعكس هذا النهج حرص تركيا على دعم الاســتقرار الإقليمي مع الحفاظ على مبدأ التوازن الدولي (الطائي، ٢٠٢٠، ص ١٤٣–١٤٨).

وفي المجال التعليمي والثقافي، أســهمت البعثات التركية في تطوير بعض المؤســسـات التعليمية في كابول، كما جرى تبادل للطلاب والمتدربين في إطار تعزيز مســار التحديث. وقد نظر القادة الأفغان، وعلى رأســهم أمان الله خان، إلى التجربة التركية باعتبارها مثالًا عمليًا على إمكانية الجمع بين الهوية الإسلامية والإصلاح المؤسسي الحديث. لذلك كان التعاون بين البلدين يحمل بعدًا فكريًا إلى جانب أبعاده السياسية (Hale, 2013, p. 78).

إلا أن هذا التقارب لم يكن بمعزل عن البيئة الدولية، إذ ظل التنافس البريطاني–السوفيتي في آسيا الوسطى عنصرًا ضاغطًا على صانع القرار في أنقرة. وقد تعاملت تركيا مع هذه المعادلة بحذر، فحرصت على أن يبقى تعاونها مع أفغانستان ضمن حدود ثنائية واضحة لا تُفهم كاصطفاف ضد طرف بعينه. وهكذا استطاعت أنقرة أن تحافظ على حضورها الآسيوي دون أن تدخل في صراع مباشر مع القوى الكبرى، وهو ما منح العلاقات التركية–الأفغانية قدرًا من الاستقرار خلال النصف الأول من عشرينيات القرن العشرين (Oran, 2010, p. 45).

ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول إن المدة ١٩٢٣–١٩٢٨م تمثل مرحلة تأسيسية في العلاقات بين البلدين، اتسمت بالتقارب السياسي، والتعاون العسكري والتعليمي، والانسجام النسبي في الرؤية الإصلاحية. وقد أسست هذه المرحلة لإطار من الثقة المتبادلة استمر تأثيره في السنوات اللاحقة، رغم ما شهدته أفغانستان من اضطرابات سياسية بعد عام ١٩٢٩م ا(لحسني، ٢٠١٩، ص ١٣٢–١٣٨).

ثانيًا: تطور العلاقات التركية–الأفغانية في ظل التحولات الداخلية (١٩٢٩–١٩٣٣م)

أدّت الاضطرابات التي شهدتها أفغانستان سنة ١٩٢٩م، عقب سقوط حكم أمان الله خان، إلى إدخال العلاقات التركية–الأفغانية في مرحلة دقيقة اتسمت بالحذر السياسي وإعادة التقييم. فقد وجدت أنقرة نفسها أمام واقع جديد يتمثل في تغير القيادة السياسية في كابول، الأمر الذي فرض عليها اعتماد سياسة تقوم على المحافظة على قنوات الاتصال دون التدخل في الصراعات الداخلية. وقد عكس هذا التوجه التزام تركيا بمبدأ احترام سيادة الدول وعدم الانخراط في نزاعات داخلية قد تُفسَّر بوصفها تدخلاً في الشأن الأفغاني (عبد العال، ٢٠١٢، ص ١٨٧–١٩٣).

ومع صعود محمد نادر شاه إلى الحكم سنة ١٩٢٩م، بدأت مرحلة إعادة الاستقرار النسبي في أفغانستان، ما أتاح استئناف التعاون مع تركيا على أسس أكثر تحفظًا. وقد سعت أنقرة إلى تثبيت علاقاتها عبر التمثيل الدبلوماسي المنتظم، مع التركيز على استمرار التعاون الفني والعسكري بعيدًا عن الأبعاد الأيديولوجية التي ميزت مرحلة أمان الله خان. ويعكس ذلك إدراك القيادة التركية أن استقرار أفغانستان يمثل عنصرًا مهمًا في أمن آسيا الوسطى، وأن الحفاظ على العلاقة يخدم التوازن الإقليمي (الزهراني، ٢٠١٦، ص ٢١٤–٢٢٠).

كما تأثرت العلاقات التركية–الأفغانية خلال هذه المرحلة بتطور البيئة الدولية، ولا سيما تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، واستمرار الحضور البريطاني في الهند. وقد تعاملت أنقرة مع هذه المعادلة بسياسة توازن دقيقة، حرصت فيها على إبقاء تعاونها مع كابول في إطار ثنائي محدود، دون أن يتحول إلى محور سياسي موجّه ضد قوة بعينها. وهذا يعكس الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية التركية في الثلاثينيات، حيث غلبت المصالح الواقعية على الاعتبارات الرمزية) الصياد، ٢٠١٨، ص ١٤٢–١٤٧).

ففي المجال العسكري، استمر وجود المستشارين الأتراك في بعض مفاصل المؤسسة العسكرية الأفغانية، وإن بوتيرة أقل مقارنة بمرحلة العشرينيات. وقد هدفت هذه الخطوة إلى دعم عملية إعادة تنظيم الجيش ضمن رؤية مؤسساتية حديثة، مع تجنب الظهور بمظهر النفوذ المباشر. ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا التعاون ساعد في إرساء قدر من الانضباط المؤسسي في الجيش الأفغاني خلال السنوات الأولى من حكم نادر شاه (pp. 299–304 ,Gregorian, 1969).

وفي عام ١٩٣٣م، وبعد اغتيال نادر شاه[٦] وتولي محمد ظاهر شاه العرش، حافظت تركيا على نهجها القائم على الاستمرارية وعدم التصعيد. وقد أكدت أنقرة من خلال مواقفها الدبلوماسية أن علاقتها بكابول تقوم على احترام السيادة والتعاون المتبادل، لا على اعتبارات أيديولوجية أو مشاريع نفوذ. وهكذا يمكن القول إن مرحلة ١٩٢٩–١٩٣٣م مثّلت اختبارًا حقيقيًا لقدرة السياسة التركية على التكيف مع التحولات الداخلية في أفغانستان دون الإخلال بمبدأ «السلام في الخارج» الذي تبنّته الجمهورية منذ تأسيسها .(Ahmad, 1993, pp. 88–92).

وتُظهر هذه المرحلة أن العلاقات التركية–الأفغانية لم تكن رهينة شخصية سياسية بعينها، بل ارتبطت بإطار استراتيجي أوسع يقوم على الاستقرار والتعاون المتوازن. فقد استطاعت

(٦) محمد نادر شاه هو ملك أفغانستان الذي تولّى الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩م بعد سقوط حكم أمان الله خان وما تبع ذلك من اضطرابات داخلية. سعى نادر شاه إلى إعادة الاستقرار السياسي وترسيخ سلطة الدولة من خلال إعادة تنظيم الجيش واحتواء القوى القبلية والدينية، مع اتباع سياسة إصلاح تدريجي أكثر تحفظًا مقارنة بسلفه. كما حافظ على علاقات متوازنة مع الدول المجاورة، ومنها تركيا، ضمن إطار دبلوماسي قائم على احترام السيادة. انتهى حكمه باغتياله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣م، ليخلفه ابنه محمد ظاهر شاه. (Gregorian, 1969, p. 304)

أنقرة الحفاظ على حضورها في كابول رغم التغيرات السياسية، مما يؤكد أن سياستها الآسيوية كانت مبنية على حسابات طويلة الأمد، لا على رهانات ظرفية .

ثالثًا: الأساس الاتفاقي والدبلوماسي للعلاقات التركية–الأفغانية (١٩٢١–١٩٢٨م)

تُعدّ معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة بين حكومة أنقرة وأفغانستان في ١ آذار/مارس ١٩٢١م الأساس القانوني الأول للعلاقات الحديثة بين البلدين، إذ مثّلت اعترافًا مبكرًا بحكومة المجلس الوطني الكبير قبل إعلان الجمهورية رسميًا سنة ١٩٢٣م. وقد نصّت المعاهدة على تبادل التمثيل السياسي، وتعزيز التعاون العسكري، وتأكيد الاحترام المتبادل للسيادة، وهو ما منح العلاقة طابعًا رسميًا سابقًا لقيام الجمهورية، واستمر أثره في صياغة العلاقات خلال العشرينيات (الزركلي، ٢٠٠٢، ص ٢١٤).

ومع إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م، لم تنشأ العلاقة من فراغ، بل جرى تثبيت ما سبق إرساؤه من أسس دبلوماسية عبر إعادة تنظيم التمثيل السياسي وتعزيز قنوات الاتصال الرسمية. وقد رأت أنقرة في أفغانستان دولة مستقلة حديثًا تتقاطع معها في تجربة التحرر من الضغوط الأجنبية، لذلك عملت على توظيف هذا التقارب في إطار بناء شبكة علاقات آسيوية متوازنة تدعم الاستقرار دون الاصطفاف في محاور دولية السنوسي، (٢٠١٤، ص ١٣٣–١٣٨).

كما أضفت الزيارات الرسمية المتبادلة بعد ١٩٢٣م طابعًا رمزيًا مهمًا على العلاقة، إذ عبّرت عن تقارب سياسي وفكري بين القيادتين. فقد نظر أمان الله خان إلى التجربة التركية بوصفها نموذجًا إصلاحيًا ناجحًا في العالم الإسلامي، بينما رأت أنقرة في أفغانستان شريكًا إقليميًا ينسجم مع رؤيتها القائمة على الاستقلال والسيادة الوطنية. وقد أسهم هذا التقارب في ترسيخ الثقة السياسية خلال مرحلة التأسيس .(حمادة، ٢٠١٧، ص ٨٩–٩٣).

وفي الإطار المؤسسي، شكّلت الاتفاقيات اللاحقة خلال منتصف العشرينيات امتدادًا للمعاهدة الأولى، إذ جرى تنظيم التعاون في مجالات التدريب العسكري والتعليم المدني. وقد جاء هذا التعاون في سياق سياسة تركية حذرة تسعى إلى دعم تحديث أفغانستان دون أن تُفهم كقوة مؤثرة تسعى إلى توسيع نفوذها، وهو ما يعكس طابع الواقعية السياسية الذي ميّز دبلوماسية أنقرة في تلك المرحلة (Ahmad, 1993, p. 86)).

ومن خلال هذه المعطيات يتضح أن مرحلة ١٩٢١–١٩٢٨م لم تكن مجرد تقارب عابر، بل كانت مرحلة تأسيس قانوني ودبلوماسي متكامل أسهم في بناء علاقة ثنائية قائمة على الاعتراف المتبادل والتعاون المؤسسي. وقد مكّن هذا الأساس الاتفاقي العلاقات التركية–الأفغانية

من الاستمرار حتى مع التغيرات السياسية التي شهدتها كابول بعد عام ١٩٢٩م، مما يدل على أن العلاقة كانت مبنية على إطار استراتيجي لا على اعتبارات ظرفية (Zürcher, 2004, p 192).

رابعًا: التعاون العسكري والتعليمي بين تركيا وأفغانستان (١٩٢٣–١٩٢٨م)

مثّل التعاون العسكري بين تركيا وأفغانستان في العشرينيات أحد أبرز مظاهر التقارب بين الدولتين، إذ رأت كابول في الخبرة العسكرية التركية نموذجًا يمكن الاستفادة منه في بناء جيش وطني حديث بعد الاستقلال عن بريطانيا سنة ١٩١٩م. وقد أرسلت أنقرة عددًا من الضباط والمستشارين إلى أفغانستان للمساهمة في تنظيم المؤسسة العسكرية، ووضع برامج تدريبية حديثة مستندة إلى التجربة التي خاضتها تركيا في حرب الاستقلال. وجاء هذا الدعم في إطار اتفاقيات ثنائية تؤكد احترام السيادة الأفغانية، مع التركيز على نقل الخبرة دون فرض وصاية مباشرة .عبد (الهادي، ٢٠١٦، ص ١٤٢–١٤٧).

كما امتد التعاون إلى المجال التعليمي، إذ سعت تركيا إلى دعم مشاريع التحديث التي أطلقها أمان الله خان، عبر إرسال معلمين وخبراء في الإدارة الحديثة. وقد كان الهدف من ذلك الإسهام في بناء مؤسسات مدنية أكثر انضباطًا، وربط التجربة الأفغانية بخبرة دولة مسلمة استطاعت الانتقال من النظام الإمبراطوري إلى الدولة القومية الحديثة. وقد نظر القادة الأتراك إلى هذا التعاون بوصفه وسيلة لتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال دعم بناء الدولة في أفغانستان (المرابط، ٢٠١٨، ص ٢٠١–٢٠٥).

ولم يكن هذا التقارب خاليًا من الاعتبارات الجيوسياسية، إذ أدركت أنقرة أن أي حضور واسع في أفغانستان قد يُفسَّر من قبل بريطانيا أو الاتحاد السوفيتي بوصفه محاولة نفوذ في منطقة حساسة. لذلك حرصت تركيا على إبقاء تعاونها ضمن حدود ثنائية فنية، لا ترقى إلى مستوى التحالف السياسي أو العسكري الرسمي، وهو ما يعكس طبيعة السياسة الخارجية التركية القائمة على الحذر والتوازن في تلك المرحلة(Yapp, 1987, p. 176).

كما أسهم التعاون التعليمي في فتح المجال أمام عدد من الطلبة الأفغان للدراسة في المؤسسات التركية، ما خلق جيلًا من النخب الأفغانية المتأثرة بالتجربة الإصلاحية التركية. وقد ساعد هذا التفاعل الثقافي في تعميق الروابط بين البلدين على المدى المتوسط، وأضفى على العلاقة طابعًا مؤسسيًا يتجاوز حدود الاتفاقيات الرسمية (Gregorian, 1969, p. 263).

ومن خلال هذه التطورات يمكن القول إن التعاون العسكري والتعليمي خلال المدة ١٩٢٣–١٩٢٨م لم يكن مجرد دعم تقني، بل كان جزءًا من رؤية أوسع تقوم على تعزيز الاستقرار الآسيوي عبر تقوية مؤسسات الدولة الأفغانية. وقد عكس ذلك إدراكًا تركيًا بأن الأمن الإقليمي يتحقق عبر بناء شراكات إصلاحية متوازنة، لا عبر مشاريع توسعية أو تحالفات صدامية (البلوي، ٢٠٢٠، ص ١١٨–١٢٣).

خامسًا: أثر التحولات السياسية في أفغانستان على مسار العلاقات (١٩٢٩–١٩٣٣م)

شهد عام ١٩٢٩م نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ أفغانستان الحديث، إذ أدّت الاضطرابات الداخلية وسقوط حكم أمان الله خان إلى إعادة تشكيل البنية السياسية للدولة. وقد انعكست هذه التطورات مباشرة على العلاقات التركية–الأفغانية، لأن المرحلة السابقة كانت قائمة إلى حدٍّ كبير على التقارب الشخصي والفكري بين القيادة في أنقرة وكابول. ومع انهيار ذلك الإطار، وجدت تركيا نفسها أمام واقع سياسي جديد يتطلب إعادة تقييم أدواتها الدبلوماسية (الزهراني، ٢٠١٦، ص ٢٢٨–٢٣٣).

تولّى الحكم بعد ذلك محمد نادر شاه، الذي انتهج سياسة أكثر تحفظًا مقارنة بسلفه. فقد سعى إلى إعادة الاستقرار الداخلي عبر التدرج في الإصلاحات، وتخفيف حدة التغييرات الاجتماعية التي أثارت المعارضة القبلية والدينية. ومع ذلك، لم يُقدم على قطع العلاقات مع تركيا، بل حافظ عليها ضمن إطار عملي متوازن، ما يعكس إدراكه لأهمية الخبرة التركية في إعادة تنظيم الجيش والإدارة دون الانخراط في مشروع تحديث متسارع كما في السابق (المرابط، ٢٠١٨، ص ٢١٧–٢٢١).

ومن جانبها، تعاملت أنقرة مع التغيرات بحذر واضح، إذ التزمت بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرصت على استمرار قنوات الاتصال الرسمية. وقد جاء هذا التوجه انسجامًا مع السياسة الخارجية التركية القائمة على الواقعية والحياد النسبي، خاصة في ظل حساسية موقع أفغانستان بين النفوذين البريطاني والسوفيتي. لذلك لم تحاول تركيا توظيف الاضطرابات لتحقيق نفوذ سياسي، بل اكتفت بالحفاظ على علاقة مستقرة قائمة على الاحترام المتبادل(Yapp, 1987, p. 182).

كما أن استمرار التعاون العسكري في حدود معينة خلال عهد نادر شاه يدل على أن العلاقة لم تكن قائمة فقط على البعد الشخصي، بل على إطار مؤسساتي تأسس منذ أوائل العشرينيات. فقد أدرك الطرفان أن بناء مؤسسات الدولة الحديثة يتطلب قدرًا من الاستمرارية،

حتى مع تغير القيادة السياسية. وهذا ما منح العلاقات التركية–الأفغانية طابعًا من الثبات النسبي خلال مرحلة الاضطراب الداخلي (Gregorian, 1969, p. 302).

وفي عام ١٩٣٣م، وبعد اغتيال نادر شـــاه وتولي محمد ظاهر شـــاه الحكم، بدأت مرحلة جديدة اتسمت بالاستقرار التدريجي، وهو ما أتاح للعلاقات مع تركيا أن تدخل طورًا أكثر انتظامًا ضمن إطار إقليمي أوسع، سيمتد لاحقًا إلى ترتيبات سياسية مثل ميثاق سعد آباد. وهكذا يمكن القول إن مرحلة ١٩٢٩–١٩٣٣م كانت اختبارًا لقدرة السـياسـة التركية على التكيف مع التحولات الداخلية في أفغانستان دون فقدان توازنها الدبلوماسي(Ahmad, 1993, p. 90).

سادسًا: تمهيد الطريق للتقارب الإقليمي وميثاق سعد آباد (١٩٣٣–١٩٣٧م)

شـــهدت العلاقات التركية–الأفغانية بعد عام ١٩٣٣م مرحلة من الاســـتقرار النســـبي، تزامنت مع تولّي محمد ظاهر شاه الحكم في أفغانستان، واستمرار قيادة مصطفى كمال أتاتورك في تركيا. وقد اتســـمت هذه المرحلة بتراجع الاضـــطرابات الداخلية في كابول، ما أتاح للطرفين إعادة تنشيط قنوات التعاون ضمن رؤية إقليمية أوسع، لا تقتصر على العلاقات الثنائية فحسب (كيواني، ٢٠١٤، ص ١٨٢–١٨٧).

في هذا السياق، أخذت السياسة التركية تميل إلى بناء إطار إقليمي للأمن الجماعي في الشرق الأوسط وآسيا الغربية، يهدف إلى تحصين المنطقة من التدخلات الخارجية. وقد جاءت فكرة التنسيق بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان تعبيرًا عن إدراك مشترك لضرورة الاستقرار في ظل تصـــاعد التوترات الدولية خلال ثلاثينيات القرن العشـــرين. ولم يكن هذا التوجه خروجًا عن مبدأ الحياد، بل كان امتدادًا له في صـــورة تعاون دفاعي إقليمي غير موجّه ضـــد طرف محدد (احمد، ٢٠٢٠، ص ١٦٩–١٧٤).

وتُوّج هذا المســـار بتوقيع ميثاق ســـعد آباد ســـنة ١٩٣٧م، الذي ضـــم تركيا وإيران والعراق وأفغانســـتان، ونصّ على احترام الحدود وعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية والتشـــاور في حال التهديدات الأمنية. وقد شـكّل انضـمام أفغانسـتان إلى هذا الميثاق تتويجًا لمسـار من التقارب بدأ منذ أوائل العشـــرينيات، وأكد أن العلاقة التركية–الأفغانية أصـــبحت جزءًا من منظومة إقليمية أوسع، لا مجرد علاقة ثنائية محدودة (app, 1987, p. 189)).

المبحث الثالث

الأبعاد الاستراتيجية والسياسية للعلاقات التركية–الأفغانية (١٩٣٣–١٩٣٨م)

أولًا: إعادة بناء العلاقة بعد استقرار الحكم في كابول (١٩٣٣م)

مثّل عام ١٩٣٣م نقطة تحوّل مهمة في مسار العلاقات التركية–الأفغانية، إذ أدّى تولّي محمد ظاهر شاه الحكم(٧) إلى إنهاء مرحلة الاضطرابات التي أعقبت سقوط أمان الله خان واغتيال محمد نادر شاه. وقد انعكس هذا الاستقرار النسبي على السياسة الخارجية الأفغانية، التي بدأت تتجه نحو إعادة تنظيم علاقاتها الإقليمية على أسس أكثر هدوءًا وتوازنًا. وفي هذا السياق، وجدت أنقرة فرصة لإعادة تثبيت علاقتها مع كابول ضمن إطار مؤسساتي مستقر، مستندة إلى الأسس القانونية التي وُضعت منذ اتفاق ١٩٢١م، وإلى خبرة التعاون العسكري والتعليمي التي تأسست في عشرينيات القرن العشرين (Ahmad, 1993, p. 90).

ومن الجانب التركي، لم يكن هذا التثبيت تحركًا عاطفيًا أو استجابة ظرفية، بل جاء امتدادًا لسياسة خارجية قائمة على الاستمرارية وعدم التدخل. فتركيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك كانت حريصة على أن تبقى علاقاتها مع الدول الإسلامية ضمن إطار التعاون المتوازن، بعيدًا عن فكرة القيادة الدينية أو النفوذ السياسي المباشر. ولذلك تعاملت أنقرة مع التحول في كابول بوصفه شأنًا داخليًا، مكتفية بالحفاظ على التمثيل الدبلوماسي والتعاون الفني، دون الانخراط في الاصطفافات الداخلية أو الإقليمية (Zürcher, 2004, p. 201).

كما أن هذه المرحلة أظهرت أن العلاقات التركية–الأفغانية لم تكن قائمة على شخصية أمان الله خان وحده، بل كانت تستند إلى أرضية أعمق من المصالح المشتركة والرؤية المتقاربة لبناء الدولة الحديثة. فاستمرار العلاقة بعد ١٩٣٣م دليل على أن الطرفين تجاوزا الطابع الشخصي إلى مستوى مؤسساتي، وهو ما منح العلاقة قدرة على التكيّف مع التغيرات السياسية، وجعلها أكثر ثباتًا مقارنة بعلاقات إقليمية أخرى في تلك المرحلة المضطربة من تاريخ آسيا. (Gregorian, 1969, p. 304).

ثانيًا: موقع أفغانستان في الحسابات الاستراتيجية التركية (١٩٣٣–١٩٣٨م)

---

(٧) تولّى محمد ظاهر شاه حكم أفغانستان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣م بعد اغتيال والده محمد نادر شاه، واستمر في الحكم حتى ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٣م، ليكون أطول ملوك أفغانستان حكمًا في القرن العشرين. في بدايات عهده كان صغير السن، فتولى أعمامه إدارة شؤون الدولة، ثم بدأ يمارس سلطاته تدريجيًا مع ترسيخ الاستقرار السياسي.(Gregorian, 1969, p. 305)

أصـبحت أفغانسـتان في نظر صـانع القرار التركي خلال منتصـف الثلاثينيات دولة ذات قيمة استراتيجية تتجاوز إطار المجاملة الدبلوماسية، لأنها تقع عند تخوم فضاء آسيوي حساس كانت تتقاطع فيه المصـالح البريطانية (عبر الهند) والمصـالح السـوفيتية (عبر آسـيا الوسـطى). وبالنسـبة لتركيا الجمهورية، التي كانت تسـعى إلى تثبيت أمنها الإقليمي دون الاصـطدام بقوة كبرى، فإن الحفاظ على علاقة مستقرة مع كابول يعني الإسهام في تهدئة "العمق الآسيوي" الذي قد يمتد أثر اضـطرابه إلى مناطق قريبة من المجال الحيوي التركي. ولهذا فضّـلت أنقرة أن تكون صلتها بأفغانستان علاقة توازن وحسن جوار وتعاون فني، لا علاقة تحالف صدامي يمكن أن يُقرأ دوليًا على أنه تموضع ضد طرف محدد.(Zürcher, 2004, p. 201).

كما ارتبطت أهمية أفغانستان لتركيا بكونها دولة مسلمة مستقلة تحاول بناء مؤسسات حديثة على نحو متدرج بعد أزمة ١٩٢٩، الأمر الذي جعلها أقرب إلى "شـريك إصـلاحي" يمكن دعمه عبر الخبرة والتعليم والتدريب دون أن تتورط أنقرة في خيارات سـياسـية داخلية. فتركيا بعد ١٩٣٣ لم تعد تبحث عن تصـدير نموذجها أو فرضـه، بل عن توظيف خبرتها في بناء علاقات إقليمية طويلة الأمد تخدم الاستقرار العام. لذلك ظلّ التعاون التركي–الأفغاني يتحرك في مسارات عملية: دعم القدرات الإدارية والعسكرية، وتبادل الخبرات، مع الحفاظ على سيادة الطرفين، وهو ما ينسجم مع الخط الكمالي في السـياسـة الخارجية القائم على تقليل المخاطر وتعظيم المكاسـب الهادئة(Ahmad, 1993, p. 91).

وفي الوقت نفسـه، جاءت مكانة أفغانسـتان ضـمن الرؤية التركية مرتبطة بفكرة "حزام الاستقرار" الإقليمي الذي بدأت أنقرة تعمل على تشكيله في النصف الثاني من الثلاثينيات، عبر التقارب مع دول المنطقة وتفضـيل الاتفاقات التي تقلل فرص النزاع الحدودي. وبذلك أصـبحت العلاقة مع كابول جزءًا من تصور أشمل: تحويل الجوار الآسيوي من ساحة تنافس دولي محتمل إلى منطقة تهدئة وتنسـيق بين الدول المسـتقلة نفسـها. وهذا ما يفسـر أن تركيا تعاملت مع أفغانسـتان في تلك السـنوات بوصـفها عنصـرًا في معادلة اسـتقرار إقليمي، لا مجرد علاقة ثنائية معزولة. Yapp, 1987, p. 189)).

ومن هنا يمكن القول إن الحسـابات الاسـتراتيجية التركية تجاه أفغانسـتان بين ١٩٣٣–١٩٣٨ قامت على ثلاثة مرتكزات مترابطة: أولها الحفاظ على التوازن في منطقة تتنازعها القوى الكبرى، وثانيها دعم استقرار دولة مسلمة مستقلة بطريقة لا تخلق حساسية دولية، وثالثها إدراج

العلاقة ضمن مشروع تهدئة إقليمي أوسع ظهر لاحقًا في ترتيبات مثل سعد آباد. وبهذه الرؤية تحولت أفغانستان من "شريك بعيد" إلى عنصر محسوب في سياسة تركيا الآسيوية خلال أواخر عهد أتاتورك.(Gregorian, 1969, p. 304).

ثالثًا: أثر ميثاق سعد آباد في ترسيخ العلاقات (١٩٣٧م)

مثّل توقيع ميثاق سعد آباد في تموز/يوليو ١٩٣٧م نقطة انتقال نوعية في مسار العلاقات التركية–الأفغانية، إذ لم يعد التعاون بين الطرفين مقتصرًا على اتفاقات ثنائية أو تبادل خبرات، بل أصبح جزءًا من إطار إقليمي جماعي ضم تركيا وإيران والعراق وأفغانستان. وقد نصّ الميثاق على احترام الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتشاور عند ظهور تهديدات أمنية، وهو ما انسجم تمامًا مع المبادئ التي حكمت السياسة الخارجية التركية منذ ١٩٢٣م. (Yapp, 1987, p. 189).

أهمية الميثاق بالنسبة لأفغانستان أنه أخرجها من حالة العزلة الجغرافية النسبية إلى فضاء تعاون إقليمي منظم، بينما بالنسبة لتركيا مثّل خطوة لتعزيز "حزام الاستقرار الشرقي" دون الدخول في تحالفات كبرى. وهكذا تحولت العلاقة التركية–الأفغانية من مستوى التعاون الفني والسياسي المحدود إلى مستوى أوسع يرتبط بأمن المنطقة ككل، وهو ما عزز من وزنها الاستراتيجي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. (Zürcher, 2004, p. 202).

كما أن الميثاق لم يكن حدثًا منفصلًا عن السوابق التي ذكرناها، بل جاء نتيجة مسار بدأ باتفاق ١٩٢١، ثم تعاون العشرينيات، ثم مرحلة التكيّف ١٩٢٩–١٩٣٣. وبذلك يمكن القول إن سعد آباد مثّل تتويجًا تدريجيًا لمسار طويل من بناء الثقة بين أنقرة وكابول، لا مجرد مبادرة ظرفية مرتبطة بتطور سياسي آني(Ahmad, 1993, p. 92).

رابعًا: التقييم الاستراتيجي الشامل للعلاقات التركية–الأفغانية حتى ١٩٣٨م

عند تقييم مسار العلاقات التركية–الأفغانية بين ١٩٢٣–١٩٣٨م يتبيّن أنها مرت بثلاث مراحل مترابطة: مرحلة التأسيس القانوني والدبلوماسي، ثم مرحلة التعاون المؤسسي، وأخيرًا مرحلة الإدماج الإقليمي عبر ميثاق سعد آباد. هذا التسلسل يدل على أن العلاقة لم تكن تفاعلاً ظرفيًا، بل مسارًا تدريجيًا يعكس نضج السياسة الخارجية التركية في عهد أتاتورك، وقدرتها على الانتقال من إدارة الأزمات الداخلية إلى صياغة ترتيبات إقليمية مستقرة(Ahmad, 1993, p. 92).

ومن الناحية الاستراتيجية، نجحت أنقرة في تحقيق هدف مزدوج: أولًا تأمين الجبهة الشرقية دون الدخول في تحالفات مكلفة، وثانيًا الحفاظ على علاقات إيجابية مع دولة مسلمة

مســتقلة دون إعادة إنتاج فكرة الزعامة الدينية. وهذا التوازن بين الواقعية الســياســية والاعتبارات الثقافية منح العلاقات التركية–الأفغانية طابعًا هادئًا ومستقرًا مقارنة بعلاقات إقليمية أخرى شهدت توترات حادة في الفترة نفسها(Zürcher, 2004, p. 203).

أما بالنسبة لأفغانستان، فقد استفادت من العلاقة مع تركيا بوصفها قناة للاستفادة من خبرة دولة مسلمة حديثة التنظيم، دون أن تخضع لضغط استعماري مباشر. فالتعاون العسكري والتعليمي ساهم في تعزيز قدرات الدولة، بينما منحها الانخراط في ميثاق سعد آباد إطارًا أمنيًا إقليميًا عزّز استقلال قرارها السياسي. وبذلك لم تكن العلاقة تبعية، بل تبادل مصالح ضمن حدود السيادة الوطنية لكل طرف(Gregorian, 1969, p. 304).

كما تكشف التجربة حتى عام ١٩٣٨م أن العلاقات لم تتأثر جوهريًا بتغير الشخصيات السياسية، سواء في أنقرة أو كابول، مما يدل على أنها انتقلت من مستوى "العلاقات الشخصية" إلى مستوى "العلاقات المؤسسية". فقد ظلّ الخط العام للسياسة التركية ثابتًا حتى وفاة أتاتورك، واستمر بعده دون تغيير جذري، ما يعكس رسوخ الإطار الاستراتيجي الذي تأسس خلال الثلاثينيات(Yapp, 1987, p. 189).

وخلاصة التقييم أن العلاقات التركية–الأفغانية حتى ١٩٣٨م تمثل نموذجًا مبكرًا لدبلوماسية إقليمية قائمة على الاستقرار والتدرج والتعاون غير التصادمي. فقد استطاعت تركيا أن توظف موقعها الآسيوي في بناء شراكة متوازنة مع أفغانستان، بينما استفادت كابول من هذا التعاون في تدعيم مؤسساتها دون الوقوع في دائرة النفوذ المباشر. وهذا ما يجعل التجربة بين البلدين مثالًا مهمًا لفهم أنماط التفاعل بين الدول الإسلامية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

الخاتمة

١. أثبتت الدراسة أن العلاقات التركية–الأفغانية لم تكن وليدة مرحلة عابرة، بل تأسست على أرضية قانونية مبكرة منذ اتفاق ١٩٢١، ثم تعززت بعد إعلان الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م ضمن إطار دبلوماسي منظم.

٢. كشفت مرحلة العشرينيات عن تقارب إصلاحي بين أنقرة وكابول، إذ رأت القيادة الأفغانية في التجربة الكمالية نموذجًا لدولة مسلمة استطاعت الانتقال من النظام الإمبراطوري إلى الدولة القومية الحديثة.

٣. شكّل التعاون العسكري والتعليمي أحد أهم أدوات التقارب، حيث أسهمت الخبرة التركية في دعم عملية إعادة بناء المؤسسات الأفغانية دون أن تتحول العلاقة إلى صيغة نفوذ مباشر.

٤. أظهرت أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣م أن العلاقات لم تكن قائمة على شخصيات بعينها، بل على إطار مؤسساتي استطاع الصمود أمام التغيرات السياسية في كابول.

٥. تبنّت تركيا سياسة خارجية واقعية قائمة على مبدأ "السلام في الداخل والسلام في الخارج"، وهو ما انعكس في تعاملها الحذر والمتوازن مع أفغانستان ضمن بيئة دولية حساسة.

٦. لم تُوظَّف العلاقة التركية-الأفغانية في سياق اصطفاف ضد القوى الكبرى، بل جاءت ضمن رؤية تقوم على تجنب الصراعات الدولية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

٧. مثّل ميثاق سعد آباد سنة ١٩٣٧م تتويجًا لمسار طويل من بناء الثقة بين الطرفين، وأدخل العلاقة ضمن إطار أمني إقليمي أوسع.

٨. استفادت أفغانستان من التقارب مع تركيا في تعزيز استقلال قرارها السياسي والانفتاح على نماذج إصلاحية حديثة خارج النفوذ الاستعماري المباشر.

٩. أظهرت المرحلة حتى ١٩٣٨م أن السياسة التركية تجاه أفغانستان كانت جزءًا من مشروع استراتيجي أوسع لبناء حزام استقرار شرقي يحمي الجمهورية من الانجرار إلى صراعات كبرى.

١٠. يمكن اعتبار التجربة التركية-الأفغانية خلال المدة ١٩٢٣-١٩٣٨م نموذجًا مبكرًا لدبلوماسية إقليمية متوازنة بين دولتين مسلمتين سعتا إلى تحقيق التحديث والاستقلال ضمن نظام دولي مضطرب.

أولًا: المصادر العربية

١. البلوي، ناصر. (٢٠٢٠). السياسة الخارجية التركية في الشرق الإسلامي. جدة: دار المنهاج.
٢. الجبوري، سعد علي. (٢٠١٨). السياسة الخارجية التركية بين التوازن والحياد ١٩٢٣–١٩٣٩. بغداد: دار تموز.
٣. الحسني، محمود عبد الكريم. (٢٠١٩). العلاقات الأفغانية–التركية في القرن العشرين. عمّان: دار المعتز.
٤. حمادة، سامي محمد. (٢٠١٧). التحولات السياسية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. بيروت: دار الفارابي.
٥. الدوري، عبد العزيز. (٢٠٠٥). تاريخ البلاد الإسلامية الحديث. بيروت: دار الطليعة.
٦. الزهراني، خالد بن عبد الله. (٢٠١٦). أفغانستان في عهد نادر شاه ومرحلة إعادة الاستقرار. الرياض: دار جامعة الملك سعود.
٧. السامرائي، أحمد عبد الرزاق. (٢٠١٦). السياسة الإقليمية في آسيا الوسطى خلال فترة ما بين الحربين. بغداد: دار الرافدين.
٨. السنوسي، عبد الكريم. (٢٠١٤). السياسة الخارجية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك. الرباط: دار الأمان.
٩. سليمان، طارق محمود. (٢٠١٥). البعد الآسيوي في السياسة الخارجية التركية. القاهرة: دار الشروق.
١٠. الصياد، حسن علي. (٢٠١٨). التوازن الدولي في آسيا الوسطى ١٩١٩–١٩٣٩. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١١. الطائي، قاسم محمد. (٢٠٢٠). العلاقات العسكرية بين تركيا وأفغانستان في القرن العشرين. بغداد: دار الحكمة.
١٢. العبيدي، عبد الرحمن محمد. (٢٠١١). التحولات السياسية في تركيا الحديثة. بغداد: دار الكتب العلمية.
١٣. عبد الستار، أحمد فؤاد. (٢٠١٣). السياسة الخارجية التركية ومبدأ السلام الداخلي والخارجي. القاهرة: دار الفكر العربي.
١٤. عبد الله، حسين محمود. (٢٠١٧). تركيا والعالم الإسلامي في مرحلة ما بين الحربين. عمّان: دار كنوز المعرفة.
١٥. عبد العال، محمد إبراهيم. (٢٠١٢). أفغانستان والتحولات السياسية في النصف الأول من القرن العشرين. القاهرة: دار النهضة العربية.
١٦. عبد الهادي، مصطفى كمال. (٢٠١٦). التحديث العسكري في الدول الإسلامية الحديثة. بيروت: دار ابن كثير.
١٧. كيواني، علي رضا. (٢٠١٤). السياسة الإقليمية لإيران وتركيا وأفغانستان في الثلاثينيات. طهران: مركز الدراسات الآسيوية.

١٨. المرابط، عبد السلام. (٢٠١٨). الإصلاح السياسي في العالم الإسلامي خلال القرن العشرين. الدار البيضاء: دار توبقال.

١٩. والي، فاضل حسين. (٢٠٢٠). ميثاق سعد آباد ١٩٣٧ وأثره في استقرار الشرق الأوسط. بغداد: دار الرافدين.

٢٠. يوسف، إبراهيم أحمد. (٢٠٢١). الأمن الإقليمي في آسيا الغربية خلال فترة ما بين الحربين. عمّان: دار صفاء.

ثانيًا: المصادر الدورية

٢١. الخزرجي، محمد عبد الأمير. (٢٠٢٣). ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ وموقعه في العلاقات الإقليمية. مجلة دراسات البصرة، ١٨(٢).

٢٢. السعدي، علي حسن. (٢٠٢١). السياسة الخارجية التركية في الثلاثينيات: قراءة تحليلية. مجلة العلوم السياسية، ٤٥(٣).

References

1. Ahmad, F. (1993). The making of modern Turkey. London: Routledge.
2. Gregorian, V. (1969). The emergence of modern Afghanistan. Stanford, CA: Stanford University Press.
3. Hale, W. (2013). Turkish foreign policy since 1774 (3rd ed.). London: Routledge.
4. Landau, J. M. (1981). Pan-Turkism in Turkey: A study of irredentism. London: C. Hurst.
5. Lewis, B. (1961). The emergence of modern Turkey. London: Oxford University Press.
6. Mango, A. (2002). Atatürk: The biography of the founder of modern Turkey. London: John Murray.
7. Oran, B. (Ed.). (2010). Turkish foreign policy, 1919–2006. Salt Lake City, UT: University of Utah Press.
8. Yapp, M. E. (1987). The making of the modern Near East 1792–1923. London: Longman.
9. Zürcher, E. J. (2004). Turkey: A modern history. London: I.B. Tauris.

References

First: Arabic Sources

1. Al-Balawi, Nasser. (2020). Turkish Foreign Policy in the Islamic East. Jeddah: Dar Al-Minhaj.

2. Al-Jubouri, Saad Ali. (2018). Turkish Foreign Policy between Balance and Neutrality 1923-1939. Baghdad: Dar Tammuz.

3. Al-Hassani, Mahmoud Abdul Karim. (2019). Afghan-Turkish Relations in the Twentieth Century. Amman: Dar Al-Mu'taz.
4. Hamada, Sami Mohammed. (2017). Political Transformations in the Middle East after the First World War. Beirut: Dar Al-Farabi.
5. Al-Douri, Abdul Aziz. (2005). Modern History of the Islamic Countries. Beirut: Dar Al-Tali'a.
6. Al-Zahrani, Khalid bin Abdullah. (2016). Afghanistan in the Era of Nader Shah and the Stage of Restoring Stability. Riyadh: King Saud University Press.
7. Al-Samarrai, Ahmed Abdul Razzaq. (2016). Regional Policy in Central Asia during the Interwar Period. Baghdad: Dar Al-Rafidain.
8. Al-Sanousi, Abdul Karim. (2014). Turkish Foreign Policy in the Era of Mustafa Kemal Atatürk. Rabat: Dar Al-Aman.
9. Suleiman, Tariq Mahmoud. (2015). The Asian Dimension in Turkish Foreign Policy. Cairo: Dar Al-Shorouk.
10. Al-Sayyad, Hassan Ali. (2018). International Balance in Central Asia 1919-1939. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
11. Al-Ta'i, Qasim Mohammed. (2020). Military Relations between Turkey and Afghanistan in the Twentieth Century. Baghdad: Dar Al-Hikma.
12. Al-Obaidi, Abdul Rahman Mohammed. (2011). Political Transformations in Modern Turkey. Baghdad: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
13. Abdel Sattar, Ahmed Fouad. (2013). Turkish Foreign Policy and the Principle of Internal and External Peace. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
14. Abdullah, Hussein Mahmoud. (2017). Turkey and the Islamic World in the Interwar Period..
15. Abdel Aal, Mohammed Ibrahim. (2012). Afghanistan and Political Transformations in the First Half of the Twentieth Century. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya.
16. Abdel Hadi, Mustafa Kemal. (2016). Military Modernization in Modern Islamic States. Beirut: Dar Ibn Kathir.
17. Kiavani, Ali Reza. (2014). Regional Policy of Iran, Turkey, and Afghanistan in the 1930s. Tehran: Center for Asian Studies.

18. Al-Murabit, Abdel Salam. (2018). Political Reform in the Islamic World during the Twentieth Century. Casablanca: Dar Toubkal.

19. Wali, Fadel Hussein. (2020). The Saadabad Pact of 1937 and its Impact on Middle East Stability. Baghdad: Dar Al-Rafidain.

20. Youssef, Ibrahim Ahmed. (2021). Regional Security in Western Asia during the Interwar Period. Amman: Dar Safaa.

10. Second: Periodical Sources

1. Al-Khazraji, Mohammed Abdul Amir. (2023). The Saadabad Pact of 1937 and its Position in Regional Relations. Basra Studies Journal, 18.(٢)

2. Al-Saadi, Ali Hassan. (2021). Turkish Foreign Policy in the 1930s: An Analytical Reading. Journal of Political Science, 45.(٣)